رسالة في بحث الإرادة الجزئية

على عبارة الإمام

تقي الدين محمد بن بير علي البركوي (ت ٩٨١ هـ)

(وللعباد اختيارات جزئية وإرادت قلبية)

مع تحرير محلّ النزاع في مسألة الكسب من

«إشارات المرام من عبارات الإمام»

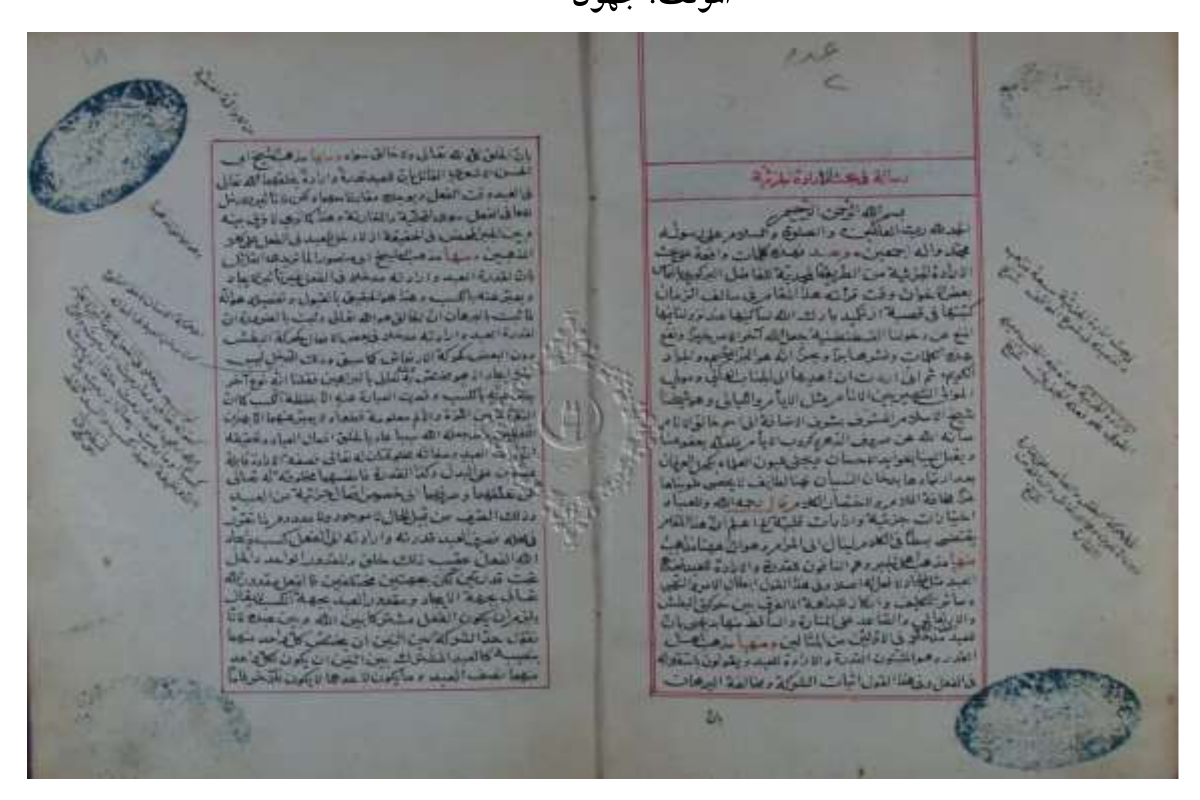
للقاضي أحمد بن حسن بن الشيخ سنان الدين البياضي الرومي الحنفي الماتريدي (ت١٠٩٨هـ)

تحقيق

أكرم محمد إسماعيل

صورة المخطوط:

المؤلف: مجهول



رسالة في بحث الإرادة الجزئية

بسم الله الرحمن الرحيم



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإرادة الجزئية[1]

الحمد لله رب العالمين الصَّلاة والسَّلام علىٰ رسوله محمد ﷺ، وآله أجمعين وبعد:

فهذه كلمات واقعة علىٰ بحث الإرادة الجزئية من الطريقة المحمدية، للفاضل البركوي[2]، بالْتماس بعض الإخوان وقت قراءة هذا المقام في سالف الزمان، كتبتها في قصبه أزنكميد[3] بارك الله بساكنيها عند نزولنا فيها، للمنع[4] عند دخولنا

---

(١)الإرادة الجزئية: هي توجه القلب وميله القوي نحو فعله الجزئي.

(٢) هو تقي الدين محمد بن بير علي البركوي (أو البركلي) الرومي الحنفي. ولقب بالإمام وقيل أنه الوحيد الذي حمل هذا اللقب من بين العلماء الأتراك في زمانه. ولد بباليكسير سنة ٩٢٩ هـ. أخذ العلم عن والده وحفظ القرآن في صغره. كان للبركوي مكانة محبة لدىٰ الشيخ عطاء الله أفندي المشهور بمعلّم السلطان، وقد أهدىٰ إليه البركوي عددا من مصنفاته، ولما بنىٰ عطاء الله مدرسة له في بركي، أسند أمرها إلىٰ البركوي وكلفه التدريس فيها، فبقي هناك إلىٰ وفاته. ترك البركوي نحو ٥٦ كتابا ما بين أجزاء صغيرة وكبيرة، أغلبها بالعربية وبعضها بالتركية. ومن أشهر مصنفاته: رسالة البركوي، المعروفة بـ "وصية نامة"، رسالة في العقيدة. الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية، في الرقائق. العوامل الجديدة في النحو. شرح مختصر الكافية رسالة في أصول الحديث، توفي سنة ٩٨١ هـ. ينظر: هدية العارفين (٢ / ٢٥٢)، الأعلام(٦ / ٦١)، معجم المؤلفين (٩ / ١٢٣)، العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم (ص ٤).

(٣)أزنكميد وأزنكمود : وهو اسم تركي، وبالعربيّة نقمودية، وتسمىٰ حاليا أزميد. وهي مدينة علىٰ ساحل البحر بينها وبين القسطنطينيّة أربع مراحل، فتحها الملك أورخان ابن السّلطان عثمان، ينظر: أخبار الدول للقرماني (٣/ ٣٠٧) ، وبلدان الخلافة الشرقية(ص ١٩٠).

(٤)في المخطوط المنع.

القسطنطينية، جعل الله هذا آخر الأمر خيراً، ونفع بهذه الكلمات ونشرها براً وبحراً، إنَّه هو البرَّ الرَّحيم، والجواد الكريم، ثمَّ إنّي أردت أن أهديها إلى الجناب العالي، ومولى الموالي الشهير بين الأنام مثل الأيام والليالي، ما هو شيخنا شيخ الاسلام المشرَّف بشرف الإضافه إلى اسم خالق الأنام صانه الله عن صروف الدَّهر وكروب الأيام، فلعلَّه يعفو عنَّا ويقبل إلينا بعوائد الإحسان، ويجلي عيون العلماء بكحل العرفان، بعد ارتمادها[٥] بدخان النِّسيان، فهنا لطائف لا تحصى طويناها غرّاً مخافة الملام، ولاختصار الكلام قال رحمه الله:

(وللعباد اختيارات جزئية وإرادت قلبية)... إلخ .

اعلم أنَّ هذا المقام يقتضي بسطاً في الكلام، لينال إلى المرام، وهو أنَّ ههنا مذاهب منها:

مذهب أهل الجبر: وهم النَّافون للقدرة والإرادة للعبد؛ فعندهم العبْد مثل الجماد لا فعل له أصلاً.

وفي هذا القول إبطال الأمر والنَّهي وسائر التَّكليف وانكار للبداهة، إذ الفرق بين حركتي البطش والارتعاش الصّاعد على المنارة والساقط منها بديهي، بأن للعبد مدخلا في الأوَّلين من المثالين[٦].

([٥])الرمد: وجع العين وانتفاخها. لسان العرب (١٨٥/٣).

([٦])أي في حركة البطش، والصاعد على المنارة، دون الآخرين وهما: الارتعاش والساقط من المنارة.

ومنها مذهب أهل القدر: وهم المثبتون القدْرة والإرادة للعبد، ويقولون باستقلاله في الفعل، وفي هذا القول إثبات الشِّركة ومخالفة البرهان؛ بأنَّ الخلق كلُّه لله تعالىٰ ولا خالق سواه.

ومنها مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري(٧): القائِل بأنَّ للعبد قدرةً وإرادة يخلقهما الله تعالىٰ في العبد وقت الفعْل ويوجده مقارناً معهما، ولكن لا تأثير ولا دخل لهما في الفعل سوىٰ المحلِّيّة والمقارنة(٨).

وهذا كما ترىٰ لا فرق بينه وبين الجبر المحض في الحقيقة؛ إذا لا دخل للعبد في الفعل علىٰ كلا المذهبين.

---

(٧)أبو الحسن الأشْعري علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسىٰ الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين. ولد في البصرة سنة(٢٦٠هـ)، وتلقىٰ مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم. قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمئة كتاب، منها «إمامة الصدّيق» و«الرد علىٰ المجسمة» و«مقالات الإسلاميين» جزان، و«الإبانة عن أصول الديانة» و«رسالة في الإيمان» و«مقالات الملحدين» و«الرد علىٰ ابن الراونديّ » و«خلق الأعمال» و«الأسماء والأحكام» و«استحسان الخوض في الكلام» و«اللمع في الرد علىٰ أهل الزيغ والبدع» ويعرف باللمع الصغير. ولابن عساكر كتاب «تبيين كذب المفتري، فيما نسب إلىٰ الإمام الأشعري». توفي ببغداد سنة (٣٢٤ هـ). ينظر: طبقات الشافعية (٢/ ٤٠٦) والأعلام (٤/ ٢٦٣) طبقات الشافعية ٢: ٢٤٥ والمقريزي ٢: ٣٥٩ وابن خلكان ١: ٣٢٦ والبداية والنهاية ١١: ١٨٧ والجواهر المضية ١: ٣٥٣ ودائرة المعارف الإسلامية ٢: ٢١٨ وفي اللباب ١: ٥٢ مولده سنة ٢٧٠ هـ تبيين كذب المفتري ١٢٨ – ١٤٠ أسماء كثير من مصنفاته.

(٨)عند الاشاعرة الإرادة الكلية هي الصفة التي ترجّح أحد المقدورين من الفعل أو الترك و تتعلق بهما، أما الجزئية فهي التعلّق نفسه بأحد الطرفين وكل هذه الثلاثة أمور مخلوقة لله سبحانه و تعالىٰ.

ومنها مذهب الشَّيخ أبي منصور الماتريدي[9]: القائل بأنّ لقدرة العبْد وإرادته مدْخلاً في الفعْل غير تأثير الإيجاد، ويعبَّر عنه بـ **(الكسب)**.

وهذا هو الحقيق بالقبول وتفصيله هو أنَّه لما ثبت بالبرهان أنَّ الخالق هو الله تعالى، وثبت بالضرورة أن لقدره العبد وإرادته مدْخلاً في بعض الأفعال[10]؛ كحركة البطش[11] دون البعض كحركة الارتعاش كما سبق، وذلك الدّخل[12] ليس دخل إيجاد، إذ هو مختصٌّ به تعالى بالبراهين، فقلنا أنّه نوع آخر يعبّر عنه بالكسب وقصرت العبارة عنه إلّا بلفظة الكسْب.

---

(9)علم الهدى أبو منصور الماتريدي، وهو محمّد بن محمّد محمود أبو منصور الماتريدي، وماتريد (أو ماتريت) محلَّة بسمرّقند، إمام الهدى والدّين، إمام المتكلّمين ومصحِّحَ عقائد المسلمين، تفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني، عن أبي سليمان الجوزجاني، عن محمّد بن الحسن، عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وتفقَّه عليه فقهاء ذلك العصر، ولد قرابة سنة (٢٣٣هـ)، وهو مفصِّل لمذهب الإمام أبي حنيفة وأصاحبه المظهرين مذهب أهل السنة. صنَّف كتاب «التّوحيد» وكتاب «تأويلات القرآن» وكتاب «المقالات» وكتاب «رد أوائل الأدلّة للكعبي» وكتاب «بيان وهم المعتزلة» و «رد الأصول الخمسة لأبي محمّد الباهليّ»، وكتاب «ردّ الإمامة» لبعض الرّوافض، وكتاب «مأخذ الشّرائع» في أصول الفقه، وله كتب شتّى، وكانت وفاته في سمرقند في سنة (٣٣٣هـ). ينظر: طبقات المفسرين(١/ ٧٠) وخطط الشام (٦/ ٢٤١) والاعلام (١/ ٤٩٦). والفوائد البهية(ص١٩٥) ومفتاح السعادة(٢/ ٢١) والجواهر المضية(٢/ ١٣٠) وفهرس المؤلفين(٢٦٤).

(10)كقوله تعالى وما رميت ... أي ما رميت خلقاً أذ رميت كسباً أو ما رميت أيصالاً إذ رميت بدءً؛ لأن وظيفة العبد الكسب والبدأ فقط . قسطلاني.

(11)أي حركة الإنسان لأخذ الشيء.

(12)كون مدخل العبد في أفعاله.

فكما أنَّ التفرقة بين اللذة والألم معلومة قطعاً، ولا يعبَّر عنهما إلا بهذين اللفظين، وقد جعله الله سبباً عاديا لخلق أفعال العباد.

وتحقيقه: أن ذات العبْد وصفاتُه مخلوقتان له تعالى؛ فصِفة الإرادة قابلة للضِّدَّين على البدل، وكذا القدْرة، فأَنْفُسهما مخلوقة له تعالى، لكن تعلُّقهما وصرفهما إلى خصوص أفعال جزئية من العبد.

وذلك الصّرف من قبيل الحال، لا موجود ولا معدوم، لما تقرّر في محلّه، فصرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسبٌ، وإيجاد الله الفعل عقيب ذلك خلقٌ، والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين؛ فالفعل مقدور الله تعالى بجهة الإيجاد، ومقدور العبد بجهة الكسب[١٣].

---

(١٣)عند الماتريدية فإن هناك نوعين من الارادة:

١-الارادة الكلية وهي مخلوقة لله تعالى.

٢- وإرادة جزئية غير مخلوقة؛ لأنها متوسط بين الموجود و المعدوم.

فالإنسان فاعل مختار على الحقيقة لما يفعله ومكتسب له وهو خلق لله، حيث يخلق للإنسان عندما يريد الفعل قدرة يتم بها، ومن هنا يستحق الإنسان المدح أو الذم على هذا القصد، وهذه القدرة يقسمها إلى قسمين:

١-قدرة ممكنة: وهي ما يسميها: سلامة الآلات وصحة الأسباب.

٢-قدرة ميسرة، زائدة على القدرة الممكنة: وهي التي يقدر الإنسان بها على الفعل المكلف به مع يسر، تفضلا من الله تعالى.

والثواب والعقاب على استعمال الفعل المخلوق، لا على أصل الخلق، فالاستطاعة تكون مع الفعل لا قبل ولا بعده؛ لأنّ كل جزء من الاستطاعة مقرون بكلّ جزء من الفعل. فأصل الفعل بقدرة الله تعالى وتكوينه، والاتصاف بكونه طاعة أو معصية بقدرة العبد. ينظر: شرح الجوزجاني على الفقه الأكبر (ص٥٢)، والكلّيات (ص٣٢٨)، ونظم الفرائد (الفريدة رقم ٣٧).

لا يقال يلزم أن يكون الفِعل مشتركاً بين الله وبين عبده؛ لأنَّا نقول: حدُّ الشّركة بين اثنين؛ أن يختص بكلٍّ واحد منهما بنصيبه، كالعبد المشترك بين اثنين أن يكون لكل واحد منهما نصف العبد وما يكون لأحدهما لا يكون للآخر.

فأما لو كان العبد لأحدهما بجهة، وللآخر بجهة أخرىٰ لا يكون العبد مشتركاً بينهما، كمن أجَّر عبده من إنسان يكون كلُّ العبد للآجر بملك الرَّقبة وللمستأجر بملك المنفعة، ولا يقال أن العبد مشتركٌ بينهما.

وأوضح من هذا أن كلَّ عبد ملكٌ لمالكه بجهة الشِّراء، وملكٌ لخالقه بجهة التَّخليق فهل للقائل أن يقول: أنّ العبد مشترك بين الله وبين عباده!، فعلىٰ هذا يكون المخلوقات كلُّها مخلوقة لله تعالىٰ بلا واسطة.

وهذا تفصيل ما ذكره المصنِّف من الاختيار والإرادة الجزئية، فخذه وكن من الشاكرين ولأن شكرت لأزيدنَّك بدفع إشكال تحيّرت فيه العقول وزلّت فيه أقدام الفحول، ولكنّه سهل علىٰ المعتصم بحبل التّوفيق وهو نعم الرفيق.

أما الإشكال فهو: أنّ العبد لا يمكنه الخروج عن علمه تعالىٰ وقضائه وقدره وإرادته، وأيضاً ورد في الخبر: (السعيدُ من سعِد في بطنِ أمِّه والشقيُّ من شقيَّ في بطنِ أمِّه)[١٤]، فيلزم كون العبد مجبوراً في الطّاعة والمعصية لا محالة[١٥].

---

(١٤)أخرجه البيهقي في (القضاء والقدر) (١٠٧) والآجري في (الشريعة) (٣٦٦)، واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) (٤/ ٦٥٨)،

(١٥)وقوله تعالىٰ: {قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ} [المؤمنون١٠٦].

أما الدّفع فهو أنّ العلم والقضاء والقدرة والإرادة، تعلّق كلّ منها بالفعل الاختياري، فلا جبر.

وتفصيل هذا؛ هو أنّ الله تعالىٰ علم في الأزل أنّ العبد يفعل ما يفعل باختياره، فالمعلوم هو الفعل الاختياري، لا مطلق الفعل فلا يصير مجبوراً.

وإن كان الخروج من معلومه محالاً، وكذا القضاء الأزلي، والقدر الأزلي، والإرادة الأزليّة أنّ المقضي والمقدور والمراد هو الفعل الاختياري.

ويوضّحه أنّ الله تعالىٰ يعلم ويقضي ويريد فعل نفسه من خلق السموات والأرض وغيرهما، فهل يكون مجبوراً في فعله؟، كذا هنا.

ولأنّ العلم والقضاء والإرادة صفات، والصّفة لا تجبر أحداً علىٰ الفعل، كالعلم بالخياطة والنّجاريّة، ولا تجبر الخياطة والنّجارية علىٰ تحصيل الفعل.

قال أهل التأويل: غلبت علينا من الشقاوة فإنه لا يحتمل؛ لأنهم يقولون ذلك القول؛ اعتذارًا لما كان منهم من التفريط في أمره والتضييع؛ فلا يحتمل أن يطلبوا لأنفسهم عذرا فيما كان منهم؛ إذ لو كان ما ذكر أُولَئِكَ لكان في ذلك طلب العذر لأنفسهم، وهم في ذلك الوقت لا يطلبون عذرا لأنفسهم؛ ولكن يقرون بما كان منهم؛ كقوله: (فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ)، لكن يحتمل وجهين:

أحدهما: يقولون: ربنا شقينا بأعمالنا التي عملناها، وظلمنا أنفسنا، وكنا قومًا ضالين.

والثاني: عملنا أعمالا استوجبنا بتلك الأعمال جزاء؛ فنحن أولىٰ بذلك الجزاء، فغلب علينا جزاء تلك الأعمال، أو كلام نحو هذا.

وأما ما قاله أُولَئِكَ من أهل التأويل: (غَلَبَتْ)، أي: كتبت فهو بعيد؛ لأنه إنما يكتب ما يفعل العبد وما يعلم أنه يختاره لا يكتب غير الذي علم أنه يفعله ويختاره، والله أعلم. تأويلات أهل السنة للماتريدي (٧/ ٤٩٧).

وكما لو قال لعبده إن دخلت الدّار فأنت حرّ، فدخل الدّار يقع العتق، وكذا في الطلاق يقع بدخول الدّار، ولا يقال بأنّ أجبره على الدّخول، كذا هنا الفعل.

وإن كان بعلم الله تعالى وقضائه وقدره وإرادته؛ لكنّه لا يقال بأنّه أجبره على الفعل، وهو ظاهر.

وتأويل الحديث والله تعالى أعلم: السّعيد سعيد في بطن أمّه ولو كان شقيّاً في بعض عمره، وكذلك في مقابله، فالسعيد قد يشقى، والشّقي قد يسعد، فمنهم من كان على السّعادة طول عمره، ومنهم من كان على العكس، ومنهم من سعد في الأوّل وشقي في الآخر، ومنهم من كان على العكس.

لأنّا لو قلنا بأن السّعيد لا يشقى، والشقي لا يسعد؛ لأدّى إلى إبطال الكتب والرّسل.

جعلنا الله تعالى من السعداء بمنّه وإحسانه، فإذا انتقش هذا في صحيفة لسان المقال، وانعكس منها إلى مرآة الخيال، فقد انحلّ الإشكال، فلله الحمد في الحال وفي المآل.

واعلم أنّ ما ذكرته في هذا البحث كلّه مأخوذ من كتب أصحابنا وسلفنا الصّالحين، وإنما أنا سمسار بينهم وبينكم، فاشتروا هذه السّلعة وبيعوها، فإنّ هذه تجارة رائجة رابحة نافعة للبائعين والمشترين.

سبحان ربك ربِّ العزّة عمّا يصفون، وسلم على المرسلين

والحمد لله ربّ العالمين.

تحرير محل النزاع في مسألة الكسب وتفصيله كما في إشارات المرام للبياضي.

الفعل -بمعنى الهيئة الحاصلة في الخارج- إما بقدرة الله وحدها، أو بقدرة العبد وحدها، أو بمجموعهما.

والأول: إما أن يحصل بها بلا اختيار من العبد أصلاً، و هو مذهب الجبرية المحضة، كجهم، و أصحابه.

متمسكين بأن فعل العبد لو كان بقدرته لزم اجتماع المؤثرين، لشمول قدرته تعالى، و كان العبد عالماً بتفاصيل أحواله.

و بطلان اللازم، يظهر في النائم، و الماشي، و الناطق، و الكاتب.

و إما أن يكون مقارناً لاختيار من العبد، غير مؤثر أصلاً؛ و هو مذهب أهل الجبر المتوسط، كالأشعري، و جمهور أصحابه، و به صرح إمام الحرمين في "الإرشاد".

متمسكين بأن: فعل العبد، لو كان بقدرته و اختياره، لكان متمكناً من فعله، و تركه.

و اللازم باطل، لأنه لا بد من ترجيح الفعل على الترك بمرجح، لا يكون منه، و يجب عنه الفعل، لامتناع الترجيح بلا مرجح، و امتناع تسلسل المرجحات، و وجود الأثر بدون الوجوب؛ و بأن معلوم الله من فعل العبد إما وقوعه، فيجب، أو لا وقوعه، فيمتنع، فلا يبقى في مكنة العبد، و إن كان ممكناً في نفسه.

والثاني: إما بأن يصدر من العبد على الإيجاب، بأن يوجب الباري تعالى للعبد القدرة و الإرادة، و هما يوجبان وجود المقدور، و هو مذهب الفلاسفة، و نقل عن إمام الحرمين.

و إما بأن يصدر من العبد على الاختيار، بأن يوجد الباري تعالى في العبد القوى و القدرة بالاختيار، و بهما مع الإرادة الحاصلة من العبد، يوجد المقدور على الاختيار، و هو مذهب المعتزلة، كما صرح به الإمام الرازي، و أشار إليه صاحب "المواقف".

متمسكين بأنه: لو لا استقلال العبد، لبطل المدح، الذم، و الأمر، و النهي، و الثواب، و العقاب، و فوائد الوعد و الوعيد، و إرسال الرسل، و إنزال الكتب، و الفرق بين الكفر و الإيمان، و الإساءة و الإحسان، و بأن من الأفعال قبائح يقبح من الحكيم خلقها، كالظلم، و الشرك، و إثبات الولد، و نحو ذلك؛ و بأن أفعال العباد واقعةٌ علىٰ وفق تصورهم، و دواعيهم، و سيأتي جواب الكل.

وليس القوىٰ و القدر تمام العلة، حتىٰ يلزم الوجوب، بل مع الإرادة و العزم، و هو ليس بإيجاده تعالىٰ عندهم، كما في "كاشف المحصول"، للأصفهاني، و غيره.

فليس مذهبهم عين مذهب الفلاسفة، كما ظن؛ بل الصدور من العلة التامة أيضاً بالأولوية عند بعضهم، كما في "قواعد العقائد" للنصير الطوسي

و**الثالث**: إما بأن يكون أصل الفعل بمجموع القدرتين، بمعنىٰ أن قدرة العبد غير متعلقة بالفعل بالتأثير، إلا إذا انضمت إليها قدرة الله تعالىٰ، فتؤثر بإعانتها، كما في "الأربعين"، و "الصحائف"، و غيرهما.

فلا يلزم توارد المؤثرين المستقلين علىٰ أثر واحد، و هو مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني، و من تبعه من الأشاعرة.

متمسكين بأن فعل العبد ممكن، و كل ممكن مقدور الله تعالىٰ؛ و الضرورة فارقة بين أفعاله الاختيارية، و الاضطرارية؛ و لا فرق إلا بالاختيار الموقوف تأثيره علىٰ إذنه تعالىٰ، و إعانته، إذ لا أثر لمجرد مقارنته بالضرورة، و بأن فعل العبد ممكن، و كل ممكن مترجح بالواجب تعالىٰ.

وأيضاً فعله متوقف علىٰ مشيئته، و مشيئته متوقفة علىٰ مشيئة الله، و إذنه، و إعانته؛ فإن تعلقت القدرة و المشيئة به دخل في الوجود، و إلا فلا، كما في "شرح الطوالع الطوالع"، للأصفهاني.

و استقر عليه رأي إمام الحرمين في "الرسالة النظامية"، حيث صرح فيها في مواضع بأن: تأثير قدرة العبد في فعله بإذن الله تعالىٰ، إنما هو بالاختيار.

ثم قال: هذا و الله هو الحق، الذي لا غطاء دونه، و لا مراء به لمن وعاه حق وعيه، و إما بأن يكون أصل الفعل بقدرة الله، و الاتصاف بكونه طاعة، أو معصية بقدرة العبد، و هو مذهب جمهور الماتريدية. ففي التوضيح: أن مشايخنا، ينفون عن العبد قدرة الإيجاد، و التكوين؛ فلا خالق، و لا مكون إلا الله.

لكن يقولون: إن للعبد قدرة ما، على وجه لا يلزم منه وجود أمر حقيقي، لم يكن؛ بل إنما يختلف بقدرته النسب، و الإضافات فقط؛ كتعيين أحد المتساويين، و ترجيحه.

وفي الاعتماد: أن وجوب الفعل بقدرة الله تعالى، و كونه حركة و سكونا، و طاعة و معصية، بقدرة العبد.

ومثله في المسايرة، و غيرها، كما سيأتي.

واختاره القاضي أبو بكر الباقلان، و من تبعه من المحققين من أهل السنة، كما في التلويح.

وفيه التوسط بين القولين، و الأمر بين الأمرين.

قال في شرح الصحائف: و قال قوم من العلماء: إن المؤثر مجموع قدرة الله، و قدرة العبد؛ و هذا المذهب وسط بين الجبر و القدر، و هو أقرب إلى الحق؛ و إليه أشار بقوله: "كسبهم على الحقيقة، و الله خالقها"؛ أي بتأثير اختيارهم في الاتصاف، فإنه الكسب على الحقيقة، دون مجرد مقارنة الاختيار، أو المدخلية في الإيجاد، فإن الخقل أمر إضافي، يجب أن يقع به المقدور، لا في محل القدرة، و يصح انفراد القادر بإيقاع المقدور بذلك الأمر، فالكسب لا يوجب وجود المقدور، بل يوجب من حيث هو كسب اتصاف الفاعل بذلك المقدور.

واختلافُ الإضافات ككونه طاعة، أو معصية، أو حسنة، أو قبيحة؛ مبني على الكسب، لا على الخلق، كما في التوضيح.

وبين ذلك الإمام: (وَ قَالَ فِي رِوَايَةِ يُوسُفَ بْنِ خَالِدٍ السَّمْتِيِّ)، من رواية الحارثي، و المرغيناني، و الكردري في المناقب، و أبي شكور السالمي في "التمهيد"؛ (وَ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجُرْجَانِيِّ)، في رواية القاضي أبي العلاء الصاعدي، و أبي شجاع الناصري، في "البرهان الساطع"، أنه قال: (وَ) هو (الَّذِي نَقُولُ)، و نعتقد في ذلك حال كونه (قَوْلاً مُتَوَسِّطاً بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ)، أي القول بالجبر، و القول بالقدر؛ (أَيَّمَا مَالَ)، يعني أي طرف مال إليه من مقتضى الأدلة المثبتة للاضطرار؛ من "توقف ترجح الفعل على الترك على مرجح"، ليس من العبد، و من كون "تفاصيل أحوال الأفعال غير معلومة"، و من كونه "منبع النقصان"، و غير ذلك.

ومقتضى الأدلة المثبتة للاختيار، من أنه لو لم يكن قادراً على فعله، لما حسن المدح، و الذم، و الأمر، و النهي، و من أن أفعاله واقعة على وفق قصده، و داعيته، و كثرة السفه، و العبث، و القبح، في أفعاله، و غير ذلك؛ كما في "المقاصد"؛ (مِلْتَ مَعَهُ) بالقول بتأثير القدرتين جميعاً.

ففي التلويح: أن المحققين من أهل السنة، على نفي الجبر و القدر، و إثبات أمر بين الأمرين؛ و هو أن المؤثر في فعل العبد، أي أصله، و وصفه مجموع خلق الله تعالى، و اختيار العبد، لا الأول فقط، ليكون جبراً؛ و لا الثاني فقط، ليكون قدراً، فكان القول بتأثير القدرتين قدرة الله في الإيجاد، و قدرة العبد في الكسب، و الاتصاف؛ كما دل مجموع الكلام قولاً متوسطاً، جامعاً مقتضى جميع الأدلة.

إشارات المرام من عبارات للبياضي (ص٢٥٧).